No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

حلّ مشكلات ابن خلّكان محمد سعيد بن محمد بن أحمد السمّان الشافعي الدمشقي (ت١١٧٢ه) دراسة وتحقيق

أ. م. د. مثنّى قهيّر عبدالله
مكان العمل: دائرة أوقاف الأنبار
الإيميل: hitaske53@gmail.com

المستخلص:
هدف هذه دراسة الى التحقيق لإحدى شروح محمد سعيد بن محمد بن أحمد السمّان الشافعي الدمشقي (ت١١٧٢ه)، وهو شرح نافع أودع فيه محمد السمّان خلاصة أفكاره في علوم العربية، والفقهية، وقسّمت البحث على قسمين، تناول الأوّل، موجز عن حياة ابن خلكان، ومحمد السمّان، ومنهج ابن السمان في كتابه: (حلّ مشكلات ابن خلّكان) وعرضه للمادة وموارده والنتائج، وفي القسم الثاني: تحقيق الكتاب.
الكلمات المفتاحيّة: حل، مشكلات، ابن خلكان، السمان

The Resolution of Ibn Khallikan's Obscurities Muhammad Sa'id bin Muhammad bin Ahmad al-Samman al-Shafi'i al-Dimashqi (D. 1172 AH) Study and Investigation

Asst. Prof. Dr. Muthanna Qahir Abdullah

Abstract:
The objective of this study is to investigate one of the commentaries by Muhammad Sa‘id ibn Muhammad ibn Ahmad al-Sammān al-Shāfi‘i al-Dimashqi (d. 1172 AH). This is a valuable commentary in which Muhammad al-Sammān recorded a summary of his ideas in the sciences of Arabic grammar and in fiqh (Islamic jurisprudence). The research was divided into two parts: the first part presents a brief overview of Ibn Khallikān’s life and that of Muhammad al-Sammān, and outlines Ibn al-Sammān’s methodology in his book *Solving the Problems of Ibn Khallikān* (*Hall Mushkilāt Ibn Khallikān*), including his treatment of the material, its sources, and the results. In the second part, the book is critically edited (verified).
Keywords: Resolution, Obscurities, Khallikan, Al-Samman.

المقدّمة:
الحمدُ لله الّذي أنعمَ وأكرمَ وعلّمَ الإنسانَ مالم يعلم، والصّلاةُ والسّلامُ على من كرّمه اللهُ وعظّمه وشرّفه، نبيِّنا محمّدٍ-صلّى الله عليه وسلّم- وعلى آله وصحبه وسلّم.
أما بعدُ، فقد أثرى علماؤنا الأفذاذ وأسلافُنا الجهابذةُ المكتبةَ بتراثٍ عظيمٍ يتمثَّلُ في هذا الزخم العاطر والكمِّ الهائلِ من المؤلفات والمصنَّفاتِ في مختلفِ فنونِ المعرفةِ وضروبِ العلمِ، ولكنّ هذه الأسفارَ العظامَ والكتبَ قابعةٌ في ظلماتِ الخزائنِ تهيلُ عليها السنون مزيداً من النسيانِ، لذا فإن تحقيقَ المخطوطاتِ، وإخراجَ كنوزِها وفضَّ غبارِ السنين لترى النور، من أعظمِ الخدماتِ التي تُقدَّمُ للتراث.
لذا قمتُ بعونِ اللهِ وتوفيقِهِ بتحقيقِ كتابِ ((حلّ مشكلات ابن خِلّكان))، سعيد بن محمد ابن أحمد السمان، الشافعي، الدمشقي (ت١١٧٢ه)، علما أنّه قد ورد في بدء مجموعة المخطوطات بعنوان(حلّ مشكلات خِلّكان)، من غير لفظة (ابن)، والمشهور في كتاب التراجم (ابن خلكان)؛ ولهذا أثبتّه، والكتابُ على صغرِ حجمه، فهو عظيمُ الفائدةِ، جمُّ المنافعِ، فهو يضمُّ مسألتين تتعلّق بالنحو والفقه، فشرحَ ابن السمان هذه المسألتين مبيّنا بعض الآراءِ النحوية والفقهية.
وقد اقتضى عملي في تحقيق هذا الكتاب أن يكون على أربعة مباحث، أحدهما: موجز عن حياة ابن خلكان، والثّاني: موجز عن حياة ابن السمان، والثالث: منهج ابن السمان في كتابه: (حلّ مشكلات ابن خلّكان) وعرضه للمادة وموارده، وتضمّن الرابع: إثبات عنوان المخطوط ونسبته إلى مؤلفه وبيان قيمته ووصف النسخ الخطية ومنهجي في التحقيق مع إثبات صور لورقة العنوان الورقة الأولى من مجموعة

مخطوطات' والأولى من الخطوط، والأخيرة من النّسخة الخطية الفريدة، ثم ختمتها بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها، وبعدها جاء القسم الثّاني لتحقيق الكتاب، وذكر المصادر والمراجع، علما أن ابن السمان قد قسّم الكتاب على فصلين، الأول: في أقوال النحاة، والثاني: في أقوال الفقهاء.

أسألُ اللهَ أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، ومنفعة لطلبة العلم. وصلّى الله تعالى على نبينا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين.

التمهيد

القسم الدراسي

المبحث الأول

حياة موجزة عن ابن خِلِّكان

أــ اسمه ولقبه وكنيته ونسبته:

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، شمس الدّين أبو العباس، قاضي القضاة البرمكي الإربلي الشافعي[١]، كان إمامًا عالمًا فقيهًا أديبًا شاعرًا مفتنا مجموع الفضائل معدوم النظير في علوم شتّى[٢].

ب ــ ولادته:

ولد ابن خلكان في إربل[٣]، سنة (٦٠٨ه)[٤]، بالقرب من الموصل على شاطئ دجلة الشرقي، ونشأ وترعرع في هذه المدينة، وأخذ علومه فيها.

ت ــ شيوخه:

فقد درس ابن خلكان على يد كثير من العلماء، ومنهم:

أولًا: والده، شهاب الدين محمد بن إبراهيم بن أبي بكر(ت٦١٠ه)[٥].

ثانيًا: كمال الدين ابن يونس، أبو الفتح موسى الموصلي الشافعي(ت ٦٣٩ه)[٦].

ثالثًا: أبو البقاء يعيش بن عليّ النّحويّ(ت٦٤٣ه)[٧].

ث ـــ وظيفته للتدريس:

رجع ابن خلكان بعد عزله وقدم إلى القاهرة، ودرّس فيها، وأفتى وصنّف، أي: تفرغ للتدريس قرابة سنة ونصف، إذ انقطع بالمدرسة النجيبية، وبقي معزولا بالدرس بالأمينية ومذاكرة العلماء والأدباء[٨].

ج ـــ مؤلفاته، ومنها:

أولًا: وفيات الأعيان، في أنباء أبناء الزمان[٩].

ثانيًا: له مجاميع أدبية[١٠].

ح- مذهبه:

كان مذهب ابن خلكان شافعيًا؛ هذا ما ذكره صاحب طبقات الشافعيين[١١]، وقال عنه الإمام الذهبي: « كانَ إمامًا، فاضلًا، بارعًا، متفنّنًا، عارفًا بالمذهبِ»[١٢]، يقصد به المذهب الشافعي.

خ- شعره:

---

(١) ينظر: فوات الوفيات:١/١١٠.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٧/٣٥٤.

(٣) مدينة كبيرة وقلعة حصينة، تعد أحد أعمال الموصل، وتسمّى أَربيل الآن، وتقع شمال العراق، وهي من أحد أكبر مدن العراق. ينظر: معجم البلدان: ١/١٣٧ ــ ١٣٨.

(٤) ينظر: طبقات الشافعيين: ١/٩١٧.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى(للسبكي): ٨/٣٢.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان: ٥/٣١١، وفوات الوفيات: ١/١٠١.

(٧) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى(للسبكي): ٨/٣٢.

(٨) ينظر: طبقات الشافعيين: ١/٩١٩.

(٩) ينظر: الوافي بالوفيات: ٧/٢٠١، وثبت أبي جعفر: ٥٥٦،

(١٠) بعد البحث عنها لم أعثر على شيء منها. ينظر: الوافي بالوفيات: ٧/٢٠١، وفوات الوفيات: ١/١١٠.

(١١) ينظر: طبقات الشافعيين: ١/٩١٧.

(١٢) تاريخ الإسلام: ٥١/٦٨.

ذكرت أكثر كتب التراجم أنّ ابن خلكان كان علامةً فِي الأدب والشِّعر وأيّام النّاس، كثير الاطّلاع[١]، ومن شعره قولُه:

يا سَادَتي إنِّي قنعتُ وحقّكم	**في حبِّكم منكُم بأيسر مطلبِ**
إن لم تجودُوا بالوصَالِ تعطفاً	**ورأيتهم هجري وفرط تجنّبي**
لا تمنعوا عيني القريحة أن ترى	**يوم الخميس جمالكم في الموكب**
لو كنت تعلم يا حبيبي ما الذي	**ألقاه من كمدٍ إذا لم تركب[٢]**

د- وفاته:

كانت وفات ابن خلكان بالمدرسة النجيبية جوار المدرسة النورية، بدمشق عصر نهار السبت، سادس عشرين شهر رجب في سنة (٦٨١ه)، وله (٧٣) سنة، ودفن يوم الأحد، بسفح قاسيون وشيّعه خلائق[٣].

المبحث الثاني

موجز عن حياة محمد السمّان

أـــ اسمه ولقبه وكنيته ونسبته:

محمد سعيد بن محمد بن أحمد السمان، الشافعي، الدمشقي. أديب، لغوي، شاعر، ولد بدمشق، وتوفي بها، كاتب مترسل، له شعر وعناية بالتأريخ[٤].

ب ــ ولادته:

ولد محمد بن السمان بدمشق في سنة ثمانية عشر ومئة وألف[٥].

ت ــ شيوخه:

فقد ذكر محمد أبو الفضل في كتابه سلك الدرر أنّ لمحمد ابن السمان شيوخًا كثيرين، ومنهم[٦]:

أولًا: أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني الدمشقي(ت١١٦٢ه).

ثانيًا: محمد بن عبد الرحمن بن زين العابدين الغزي، شمس الدين (ت١١٦٧ه).

ثالثًا: أحمد بن علي بن عمر بن صالح، شهاب الدين، المنيني(ت ١١٧٢).

ج ـــ تلاميذه، ومنهم:

أولًا: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي ، الملقب بمرتضى(ت١٢٠٥ه)[٧].

ثانيًا: شيخ بن محمد بن شيخ بن حسن الجفري الحسيني: فاضل (ت ١١٨٦ه)[٨].

ح ـــ مؤلفاته، ومنها:

أولًا: نظم المغني في النحو[٩].

ثانيًا: الروض النافح فيما ورد على الفتح من المدائح[١٠].

ثالثًا: ديوان شعر سمّاه: (منائح الأفكار فى مدائح الاخيار)[١١].

رابعا حاشية على المبرد: [١٢].

---

(١) ينظر: فوات الوفيات: ١١٠/١، والوافي بالوفيات: ٢٠١/٧، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٣٥٤/٧.

(٢) تاريخ الإسلام: ٦٧/٥١، ذكرها المحقق في مقدمة كتاب وفيات الأعيان: ٤/١، وفوات الوفيات: ١١٢/١، والوافي بالوفيات: ٢٠٣/٧.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٠٣/٧، وطبقات الشافعيين: ٩١٧/١ ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٣٥٦/٣.

(٤) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ١٤١/٢، ومعجم المؤلفين: ٣٥/١٠.

(٥) ينظر: الأعلام: ١٠١/٣ــ ١٠٢.

(٦) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ١٤١/٢.

(٧) ينظر: فهرس الفهارس: ٥٣٥/١.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون: ١٧٥/٤، ومعجم المؤلفين: ١٥٨/٩.

(٩) ينظر: سلك الدرر: ١٤٢/٢.

(١٠) ينظر: إيضاح المكنون: ٥٩٠/٣، ومعجم المؤلفين: ٣٥/١٠.

(١١) ينظر: الأعلام: ١٠١/٣، وإيضاح المكنون: ٥٦٥/٤.

(١٢) ينظر: هدية العارفين: ٣٩٣/١.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4A No 4A
آب 2026 Aug 2026

خ- مذهبه:

كان مذهب محمد السمان شافعيًا؛ ولهذا درس على يد الشيخ محمد بن عبد الرحمن الغزي مفتي الشافعية وأجازه[١].

د- شعره:

لم يكن محمد السمان مؤلِّفا فحسب، بل كان شاعرًا أيضًا، لكن ديوان شعره غير موجود، وقد عمل على جمعه محمد أبو الفضل في كتابه: (سلك الدّرر في أعيانِ القرن الثاني عشَر)، ومن شعره قولُه من قصيدة يمدح بها النبيّ ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ مطلعها:

قفوهَا إذا شعب الفوير لها عنا تقضي لبانات الغرام لها عنا

كلفت به حتى إذا استحكم الهوى بحكم الهوى فارقت مأهوله الأهنا

فما زلت أبكيه وأندب أهله إلى أن شكا نضوي التباريح والحزنا

ولي كبد أودعتها في ظلاله وجسم بأنحاء اللوى لم يزل مضنى[٢]

ذ ـ وفاته:

اتفقت المصادر أنّ وفاته بدمشق في تاسع شهر شوال سنة(١١٧٢ه)، ودفن بتربة الشيخ أرسلان رضي الله عنه[٣].

المبحث الثالث

منهج محمد السمان في كتابه: (حلّ مشكلات ابن خلّكان) وعرضه للمادة وموارده

أـ منهج محمد السمان في كتابه: (حلّ مشكلات ابن خلّكان)، وعرضه للمادة

يمكن بيان ملامح المنهج الذي سار عليه ابن السمان في هذا الكتاب من وجوه، ومنها:

١- عنايته بالتقسيمات، ومنه: تقسيم كتابه إلى فصلين، الأول: أقوال النحاة، والثاني: أقوال الفقهاء، وكذلك تقسيمه في إعراب هذه المسألة بقوله: «هذه المسألة ينحصرُ في خمسةِ أقسامٍ من الإعراب»[٤].

٢- كثيرًا ما يستشهد بالقرآن الكريم، ومنه استشهاده في ترتيب حرف الفاء، ومنه قوله تعالى: (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)[٥]، في حين كان قليل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ومنه قوله ﷺ: ((تَوضَّأَ، فغَسلَ وَجهَهُ وَيدَيهِ))[٦]، أمّا الاستشهاد بالأبيات الشعرية فكان كثيرًا، ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والحُكْمُ مُختَلفٌ[٧]

الشاهد فيه: حذف الخبر جوازا؛ لوجود دليل عليه.

٣- نراه غالبا ما يستشهد بأقوال العلماء النحويين والفقهاء من دون أن يتصرف به، فمن أقوال النحاة: « وأَجابَ عن اعتراضه مولانا الشمني، فقال: « وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين ... »[٨]، »[٨]، ومن أقوال الفقهاء: « وقد أوضَحه البرهاني في المحيط حيث قال: « وروي محمد في غير رواية الأصول أنّه رجع عن التقديم والتأخير، وأقر كل شرط في موضعه... »[٩].

---

(١) ينظر: سلك الدرر: ١٤١/٢.
(٢) سلك الدرر: ١٤٢/٢ ـــ ١٤٣.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٩/٢، والأعلام: ١٠١/٣ ـــ ١٠٢، وهدية العارفين: ٣٩٣/١.
(٤) تنظر الصفحة: ١٨.
(٥) سورة العلق: من الآية: ٢١.
(٦) مسند الشافعي: ١٨٥/١، برقم (٧٢).
(٧) ديوان قيس بن خطيم: ٢٣٩.
(٨) تنظر الصفحة: ١٨.
(٩) تنظر الصفحة: ٢٧.

٤- ذكر لفظة (الخاتمة) في نهاية تأليفه، ويرادُ به تلخيصُ ما سبق شرحه[١].
٥- اهتمامه بمسألة (اللفظ والمعنى)، بقوله: « قلتُ: لا يخفى على متتبّع كلام النّحاة أنّ المطابقةَ بين اللفظِ والمعنى مطلوبةٌ، يجبُ المحافظةُ عليها »[٢].
٦- عندما يذكر اسم الكتاب للاستشهاد بمسألة نحوية أو فقهية يذكر قبله اسمالمؤلِّف، نحو قوله: « نقله عنهم ابنُ عقيل في شرح التسهيل، والسيوطي في والنظائر»[٣]، ومن الفقه قوله: « قال برهان الدّين في المحيط، وتترخان في التترخانية، وابن نُجيم، في البحر الرائق، ما ملخّصه: وإذَا لم يجمع القائلُ بين الشرطَينِ... »[٤].

ب ــ موارد محمد السمّان في الكتاب

الموارد التي اعتمد عليها ابن السمان كانت كثيرة، إذ تنوعت بين الأعلام، وكتب اللغة، والفقه:

أولا ــ الأعلام:

ابن السمان في شرحه هذا قد اعتمدَ على أعلامٍ، فيذكره أحيانًا للرَّدّ على عباراته، وأخرى للاستئناسِ والإفادة منها، سأذكر أسماءهم مرتبةً بحسبِ وفياتهم:

١ــ أبو حنيفة(١٥٠ه) ٩ــ أبو العلاء المعري(٤٤٩ه)
٢ــ الشافعي(٢٠٤ه) ١٠ــ الواحدي(٤٦٨ه)
٣ــ الفراء(٢٠٧ه) ١١ــ الجويني(٤٧٨ه)
٤ــ الأخفش(٢١٥ه) ١٢ــ برهان الدين(٦١٦ه)
٥ــ ابن كيسان(٢٢٥ه) ١٣ــ ابن الحاجب(٦٤٦ه)
٦ــ أبو جعفر النحاس(٣٣٨ه) ١٤ــ ابن عصفور(٦٦٩ه)
٧ــ المتنبي(٣٥٤ه) ١٥ــ ابن مالك(٦٧٢ه)
٨ــ ابن جني(٣٩٢ه)١٦ــ ابن خلكان(٦٨١ه)
١٧ــ البيضاوي(٦٨٥ه)٢٣ــ الدماميني(٨٢٧ه)
١٨ــ الرضي(٦٨٦ه)٢٤ــ ابن الهمام(٨٦١ه)
١٩ــ أبو حيان(٧٤٥ه)٢٥ــ الشمني(٨٧٢ه)
٢٠ــ ابن هشام(٧٦١ه)٢٦ــ الأشموني(٩٠٠ه)
٢١ــ ابن عقيل(٧٦٩ه) ٢٧ــ السيوطي(٩٠٠ه)
٢٢ــ تترخان(٧٨٦ه)٢٨ــ ابن نجيم(٩٧٠ه)

ثانيا ــ الكتب:

اعتمدَ ابن السمان في شرحه على بعض المصادرِ المؤلَّفة، وهذا يدلّ على اطّلاعه الواسع فيها، وكان يصرّحُ أحيانًا بذكرها مع ذكر اسم المؤلف، وفي أحيانٍ أخرى لا يصرّح به.

وسأعرض المصادر التي صرّحَ بها مع ذكر اسم المؤلّف، وهي مرتبة بحسب التسلسل الألفبائي، وهي:

١- الأشباه والنظائر: للسيوطي
٢- الألفيّة: لابن مالك
٣- البحر الرائق في شرح كنز الدقائق: لابن نُجيم
٤- التاريخ (وفيات الأعيان): لابن خلكان
٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي
٦- حاشية المغني: للشمني
٧- شرح الأبيات: لأبي جعفر النحاس
٨- شرح الأشموني: للأشموني

(١) تنظر الصفحة: ٢٩.
(٢) تنظر الصفحة: ٢١.
(٣) تنظر الصفحة: ٢٢.
(٤) تنظر الصفحة: ٢٥.

٩- شرح الكافية: للرضي
١٠- شرح مغني اللبيب: للدماميني
١١- الفتاوى التاتارخانية: لتترخان
١٢- فتح القدير في شرح الهداية: لابن الهمام
١٣- الكافية: لابن الحاجب
١٤- اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي: لأبي العلاء المعري
١٥- المحيط البرهاني في الفقه النعماني: لبرهان الدين
١٦- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل
١٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري

المبحث الرابع

إثبات عنوان المخطوط ونسبته إلى مؤلفه وبيان قيمته ووصف النسخ الخطية ومنهجي في التحقيق مع إثبات صور لورقة العنوان والورقة الأولى والأخيرة من النّسخة الخطية الفريدة،

أ ــ اسم الكتاب ونسبته وبيان قيمته:

جاء ذكر اسم هذا الكتاب: (حلّ مشكلات خلّكان) في بدء مجموعة من المخطوطات، أما نسبته له فيقول ابن السمان في بدء مقدّمته: « أَقولُ وأَنا الفقيرُ لغنيِّ ربّهِ السّامي محمد الشّهير بـ(ابن السّمّان الشامي): قد تصدَّيتُ إلى حلِّ هذَينِ الإشكالَينِ في فصلَينِ»[(١)].

يُعد كتاب (حلّ مشكلات خلّكان) لمحمد ابن السمان إضافة علمية تثري المكتبة النحوية، والفقهية، فقد حوى هذا الكتاب على الرغم من صغره على أقوال النحاة والفقهاء في هاتين المسألتين.

ب ــ وصف النسخة الخطية

وهي نسخة فريدة مصورة عن الأصل الموجودة في المكتبة الأزهرية بمصر، بطول (٢١) وعرض (١٣)، والمسطرة (٢٥)، وتقع في (٦,٥) لوحات، وفي كل صفحتين لوحة، تبدأ بالرقم (٥٤) وتنتهي بالرقم (٦٠) مكتوبة بخط نسخي من ضمن مجموعة مخطوطات، يقع عدد أسطر الصفحة الواحدة في (٢١) سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين (١١) إلى (١٣) كلمة.

ومن أوصافها - هذه النسخة- أنّها ملونة، ليس فيها، خرم، وتتّسم بالوضوح والدقة، وتمتاز بنظام التعقيبة في نهاية وجه كل لوحة أيضًا، وبخط النسخ.

أول الكتاب: « الحمدُ للهِ لمستحقّه، والصّلاة والسّلام على خير خلقهِ، وآله والأَصحاب، ما تعددّ الشَّرطُ وتوحَّد الجوابُ.أَمّا بعد: فقد ذكر ابنُ خلِّكان في تاريخه المشهور في أَثناء ترجمةِ صاحبِ الكافية، ومختصرِ المنتهى والشافية، علامة المشارق والمغارب، الشيخ عثمان الشّهير بابن الحاجب، عافهم اللهُ بإحسانه، وأَسكنهم فسيح جنّاتهِ، ما نصُّه: « ومِن جملةِ ما سألتُه عن مسألةِ (اعتراض الشّرط على الشّرط) في قولهم: (إِنْ أَكلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فأَنتِ طالِقٌ) ، لِمَ تعيّنَ تقديمُ الأَكلِ على الشُّرب، لوقوعِ الطلاقِ حتّى لو شَرِبَتْ ثمَّ أَكلتْ لم تَطْلُقْ.

وسألتُه - أَيضاً - عن بيت أَبي الطّيب المتنبي، وهو قولُه:

لقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَاتَ مُصْطَبَرٍ فَالآنَ أَقْحَمُ حَتَّى لَاتَ مُقتَحَمِ

مع أَنّ (لاتَ) ليست من أَدوات الجرّ، فأَطالَ الكلامَ فيهما وأَحسنَ الجواب عنهما، ولولا خوفُ التّطويل لذكرتُ ما قالَه»، انتهى.

أَقولُ وأَنا الفقيرُ لغنيِّ ربّهِ السّامي محمد الشّهير بـ(ابن السّمّان الشامي): قد تصدَّيتُ إلى حلِّ هذَينِ الإشكالَينِ في فصلَينِ، الفصل الأوَّل: في أَقوالِ النُّحاة، والثّاني: في أَقوال الفُقهاء»[(١)]، وآخره: « فقد أنشده

(١) تنظر الصفحة: ١٥.

الرواة بجرّ (رجل)، كما ذكره ابن هشام في المغني، هذا ما سنح على خاطري من الجواب والله أعلمُ بالصّواب »[٢].

ت ــ المنهج الذي سرت عليه في التحقيق، مع ذكر صور النماذج من النسخ الخطية

١- قمت بنسخ المخطوطَ مع ضبطه بالشّكل على قواعدِ الإملاءِ المعروفة، وأثبتُ علامات التَّرقيم لِما لها من فوائد في فهم النَّصّ.

٢- اعتمدتُ على نسخة واحدة(فريدة) في التَّحقيق.

٣- خرجتُ الآيات القرآنيةَ الكريمة ورسمتها بالرَّسم المصحف العثماني، وحصرتُها بين قوسين مزهّرين.

٤- خرّجتُ القراءات القرآنية من كتب القراءات.

٥- خرّجت أقوال العلماء النحويين والفقهاء، وحصرتها بين قوسين صغيرين مزدوجَين.

٦- ترجمتُ للأعلام الواردة أسماؤهم في النّصّ المحقّق.

٧- اجتهدتُ في تخريج الأقوال والآراء التي ذكرها ابن السمان.

٨- فكّ التَّرميز الحرفي وهو قليل جدا في النَّصّ المنسوخ، نحو: ح: حينئذ.

٩- قمت برمز لنهاية وجه كلّ لوحة من لوحات النسخة المفقودة (أ) بـ (و)، ولنهاية ظهرها بـ (ظ)، ووضعتُ مع كلِّ رمزٍ رقم الورقة، وحصرتها بين خطينِ مائلينِ هكذا / /.

ختمتُ قسمَ الدِّراسة بصورٍ من النسخة الفريدة، وبعدها ذكرت النتائج.

مجموعة مخطوطات ومنها صفحة العنوان من اللوحة الأولى من النسخة الفريدة

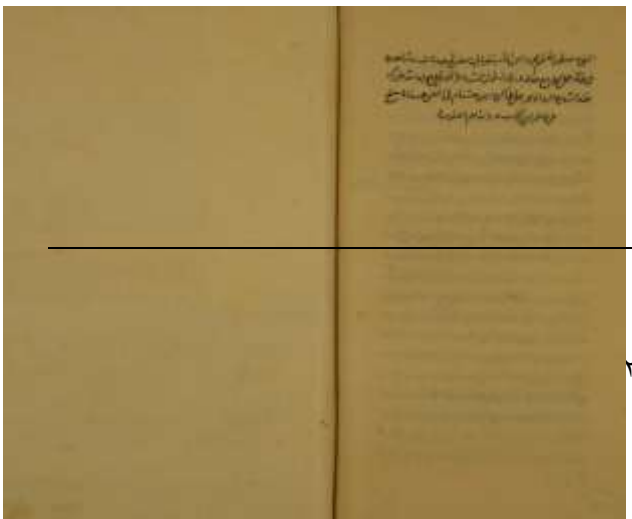

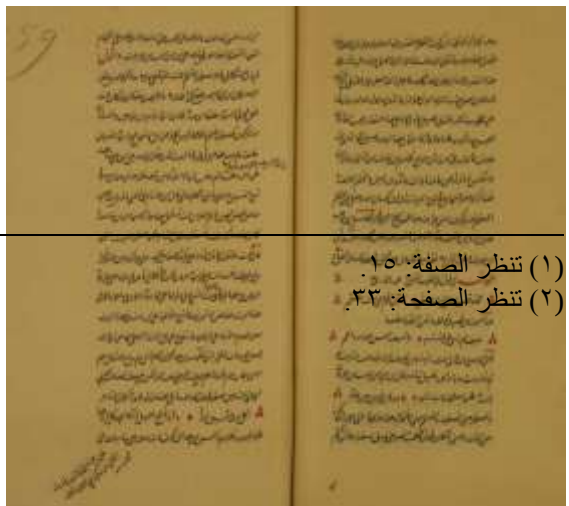

(١) تنظر الصفة: ١٥.
(٢) تنظر الصفحة: ٣٣.

اللوحة ما قبل الاخيرة من النسخة الفريدة اللوحة الأخيرة من النسخة الفريدة

النتائج:

١. أثبتت الدراسة صحة نسبة هذا الشرح إلى محمد السمان، مع قيامه بشرح مشكلة ابن خلكان التي سأل بها ابن الحاجب.

٢. طرائق محمد السمان متنوعة في النقل عن الأعلام، والنقل عن الكتب المتمثلة في موارد السمان في شرحه للمسألتين.

٣. بيّنت الدراسة القيمة العلمية لشرح محمد السمان على مشكلة ابن خلكان.

٤. اعتماده على بعض المصطلحات النحوية في وصف مسألة والحكم عليها، كمصطلح اللفظ والمعنى.

القسم الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ لمستحقّه، والصّلاة والسّلام على خير خلقهِ، وآله والأَصحاب، ما تعددَّ الشَّرطُ وتوحَّد الجوابُ.

أَمّا بعد: فقد ذكر ابنُ خلِّكان في تاريخه[١] المشهور في أَثناء ترجمةِ صاحبِ الكافية، ومختصرِ المنتهى والشافية، علامة المشارق والمغارب، الشيخ عثمان الشّهير بابن الحاجب[٢]، عافهم اللهُ بإحسانه، وأَسكنهم فسيح جنّاتهِ، ما نصُّه: « ومِن جملةِ ما سألتُه عن مسألةِ (اعتراض الشّرط على الشّرط)[٣] في قولهم: (إِنْ أَكلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فأَنتِ طالِقٌ)[٤]، لِمَ تعيّنَ تقديمُ الأَكلِ على الشُّرب، لوقوعِ الطلاقِ حتّى لو شَرِبَتْ ثمَّ أَكلتْ لم تَطلُقْ.

وسألتُه - أَيضاً - عن بيت أَبي الطّيب المتنبي، وهو قولُه:

لقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَاتَ مُصْطَبَرٍ فَالآنَ أَقْحَمُ حَتَّى لَاتَ مُقتَحَمِ[٥]

مع أَنّ (لاتَ) ليست من أَدوات الجرّ، فأطالَ الكلامَ فيهما وأَحسنَ الجواب عنهما، ولولا خوفُ التّطويل لذكرتُ ما قالَه»[٦] ، انتهى.

أَقولُ وأَنا الفقيرُ لغنيِّ ربّهِ السّامي محمد الشّهير بـ(ابن السّمّان الشامي): قد تصدَّيتُ إلى حلِّ هذَينِ الإِشكالَينِ في فصلَينِ، الفصل الأَوّل: في أَقوالِ النُّحاة، والثّاني: في أَقوال الفُقهاء، وجعلتُ الكلامَ على

(١) يراد به كتاب: (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان): ٢٥٠/٣.

(٢) ابن الحاجب: فقد ترجم له ابن خلكان نفسه: هو جمال الدين عثمان بن عمر أبو عمرو، المشهور بابن الحاجب ثم المصري الفقيه، اشتغل بالقرآن الكريم وباللغة العربية وغيرهما، ومن مؤلفاته: الكافية في النحو، توفي سنة(٦٤٦). ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣ـــ ٢٥٠.

(٣) وقد ألّف ابن هشام كتابا سمّاه: (اعتراض الشّرط على الشّرط).

(٤) هذه مسألة اختلف بها النحاة والفقهاء، وسنبيّنهما لاحقا، إذ جعل ابنُ السّمان هذا التحقيق في فصلين، الأوّل: في أقوال النحاة، والثاني: في أقوال الفقهاء.

(٥) ديوان المتنبي: ٣٧.

(٦) هذان السؤالان (اعتراض الشّرط على الشّرط)، و(قول المتنبّي) لابن خلكان على ابن الحاجب موجودان في كتابه وفيات الأعيان: ٢٥٠/٣.

الإشكال الثاني؛ خاتمةً لهما، وعَنَّ لي أَنْ أَجعلَ ذلك من جملة الخِدَام التي يجبُ قضاؤُه، ويتحتَّم عليَّ أَداؤُه، لجنابِ مَن قلّدَني بطوقِ نعَمِه، ونظَّمني في سِلْك خَدَمِه /٥٤ و/ مفرد.

وإذا سَخَّرَ الإلَهُ أُنَاساًلَسَعيدٍ فإنّهمْ سُعَدَاءُ[١]

ألا وهو المولَى الَّذي خفَقَتْ في الخافقينَ راياتُ فضائله، وأَشرقَت في المشرقين نبراتُ فواضلِه، وشاعَ كمالُه في الأَقطار كالشَّمس في رابعة النَّهار.

مَــولًى إذَا قَــابَلْتُ بِشْرَ جَبِينِهفَارَقْتُهُ وَالبِشْرُ فَوْقَ جَبِينِي

وَإذَا لَثَمْتُ يَمِينهُ وَخَرَجْتُ مِنْأَعْتَابُهُ لَــثَمَ المُلُوكُ يَــمِينِي[٢]

قد جعلَه اللهُ مركزَ إحاطةِ العلومِ، ونقطةَ دائرةِ المنطوقِ والمفهومِ، وأفاضَ عليه من العوارفِ، ما أَحيا به سندرس المعارف.

أَفَاضَ عَلَى العافِينَ مِنهُ ضَائِعًا تَفُوقُ قطارَ المُزْنِ تِلْكَ الضَّائِعُ

طَلِيقُ المُحَيَّا وَاسِعُ الصَّدْرِ حِلْمُهُ إِلَيه لِأَرْبَابِ الخَطِيئَاتِ شَافِعُ[٣]

أَعظِمْ بِهِ مِنْ جِهْبِذٍ فِي سِنِّ الحَدَاثَةِ، مَيَّزَ بين الأَلسُنِ الثَّلاثةِ، فإذا أَعربَ أَغْربَ، وإذا أَعجمَ أَوجمَ، وإذا حرَّروا نَشَا، وَخَشَى وَجَنَات ووشَّى، رأَيتُ الحسْنَ برُمَّتِه، والإحسانَ بكُليّتِه، وعَلمتُ أَنَّ أَقلامَهُ مَنبعُ الكمالاتِ، وأَرقامَهُ مُحَلِّلَةُ المُشكلاتِ.

وَأَقلامُه تَسقي الأَمَاني بالمُنَى ولكنَّها تَشْقِي الكتايِبَ بالكُتُبِ[٤]

أعني به قُرّة عين الوزارة، وانشراح صدر الصّدارة، صاحب الطّلعة الغرّا، وسميّ زوج فاطمة الزَّهرا، باب مدينة المعارفِ، القائم مقامَ آصف، على الهممِ، نجيب الشّيَم، لا برِحَ جمعُه جمعَ سلامةٍ وتكثير، وجمعَ أَعداءه جمعَ قِلّة وتكسير، ولا زالت أبوابُه مطلعَ نجومِ السّعادة، وأَعتابُه معدنَ المجدِ والسّيادة، ما دار الفلكُ الدّوار، وطلعَ ليلٌ وأَشرق نهارٌ، وما أَنا أَشرع بالمقصود، مستمدًّا من فائض الجود.

الفصل الأوّل

في أقوال النّحاة

في هذه المسألةِ فلنبتدئ أوّلاً / ٥٤ظ/ بجواب الشيخ ابن الحاجب الذي لم يذكره ابنُ خلّكان في تاريخه، فقد ظفر به العلامة البدر الدماميني[٥]، وملخّصه على ما ذكره في شرح مغني اللّبيب، هو أنّه إذا قال: « إنْ شَرِبْتِ، إن أكَلْتِ فأنتِ طالقٌ، فقد اجتَمعَ في هذه الصورةِ شرطان وجوابٌ واحدٌ، فإمَّا أنْ يجعلَ جواباً لهما معاً ولا سبيلَ إليه؛ لما يلزمُ عليه من اجتماعِ عاملَينِ على معمول واحد، وهو باطلٌ[٦]، وإمّا أنْ لا يجعلَ جوابًا لهما ولا سبيل إليه ـــ أيضاً ـــ؛ لما يلزمُ من الإتيان بما لا دخلَ له في الكلام، وترك ما له فيه دخل، وهو عبثٌ، وإمّا أَنْ تجعل جواباً للثاني دون الأوَّل، وهذا لا سبيل إليه ـــ أيضاً ـــ؛ لأَنَّه يلزمُ حينئذٍ أَنْ يكون الثاني جواباً للأوَّل فيجبُ الإتيان بالفاء ولا فاء، فتعيَّن القسمُ الرابع، وهو أَن يكونَ جواباً للأوَّل دون الثاني، ويكون الأوّل وجوابُه دليلَ جوابِ الثاني، ودليلُ الجوابِ جوابٌ في المعنى؛ لكونِهِ قائمَ مقامِهِ ومغنٍ[٧] عنه، والجواب مرتبته التأخير هذا ما أُتخيّله من جواب ابن الحاجب، ولكني لا أَدري ما وجه اشتراطهم في وقوعِ الطَّلاق فعل المرأة؛ لمجموع الأمرين، يعني: الشرب والأكل، إذ يمكن أن يكون جواب الأوّل محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني، أي: إن شربتِ فأنتِ طالقٌ، وإن أَكلتِ فأَنتِ طالقٌ، وغاية ما في هذا التوجيه حذف الجواب؛ لقرينة، ولا محذور فيه، بل هو أسهل من تقريرهم؛ لما فيه من الحذفِ والفصلِ بين الشرطِ الأوّل وجوابِهِ بالشرطِ الثاني»[٨]، انتهى كلام الدماميني، وأَجابَ عن اعتراضه مولانا

---

(١) ديوان البوصيري: ٣.
(٢) البيت لعمارة اليمني في كتابه: النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية: ٣٨٢/١.
(٣) لم أعثر على قائله.
(٤) لم أعثر على قائله.
(٥) هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بـ (ابن الدماميني). من مؤلفاته: (تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب). توفي سنة (٨٢٧ ه). ينظر: بغية الوعاة: ٦٦/١، وشذارت الذهب في : ١١/ ٢١٥.
(٦) ذكر السهيلي: بما أنّه لا يجتمع جازمان كذلك لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد. ينظر: نتائج الفكر: ١١٥.
(٧) والصواب: (مغنيا عنه)؛ لكونه معطوفا على (قائم) المنصوب خبرا لـ(كون) المصدرية.
(٨) شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٤٩٣، والحاشية المصرية للدماميني: ٤٥٠.

مولانا الشمني[١]، فقال: « وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين، هو أنَّه لو لم يشترطوا ذلك، فإن أَوقعوا الطلاقَ بأيِّهما كان بناءً على إمكان كون جواب الأوّل محذوفاً /٥٥ و/ مدلولاً عليه بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال، وهو خلاف قاعدة الشرع، وإن أَوقعوه بالثاني فقط، لزم إلغاء الأوّل، وعدم الإلغاء ولو من وجه أولى من الإلغاء بالكليّة» [٢]، انتهى.

وأقول: لا يخفى على كلّ ذي فكرةٍ ثاقبةٍ، وفطنةٍ صائبةٍ، أنّ الاحتمال العقلي حينئذٍ في إعراب هذه المسألة ينحصر في خمسة أقسام من الإعراب، وبيان ذلك أنّ الجوابَ إمّا أن يجعلَ للشرطين معاً، وإمّا أن لا يجعل جواباً لهما، وكلاهما باطلان، كما سمعتُه في عبارة ابن الحاجب، وإمَّا أَن يجعلَ جواباً للثاني، والثاني وجوابُه جوابُ الأوّل، وإما أن يجعلَ جواباً للشرط الأوّل، والأوّل وجوابُه دليل جواب الثاني، وإما أنْ يجعلَ جوابَ الأوّل محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني، كما ذكره الدماميني، وهو مخالف لقاعدة الشرع كما تعقّبه الشّمني، فبقي لنا من الإعرابات الخمسة إعرابان سالمان من الفساد، وهما الثالث والرابع، فالقائل في هذه الصورة، أعني: (إنْ شَرِبْتِ إنْ أَكلْتِ فأنتِ طالقٌ)، إمّا أنْ نحملَ كلامَه على أنّه قصد الإعراب الثالث، وأمّا أن نحملَه على أنّه قصد الإعراب الرابع، لا جائز أنْ نحملَ كلامَه على أنّه قصدَ غيرَ أَحدِ هذينِ الإعرابيَنِ من الإعرابات الخمسة؛ لأنّ ما عداهما فاسدٌ، والحملُ على الفاسد فاسدٌ[٣]، ولا معنى للحملِ على الفاسد مع وجود الصحيح، ولا جائز أنْ نحملَ كلامَه على أنّه قصدَ الإعراب الثالث - أيضاً- أعني: أن يكونَ الجوابُ للشرط الثاني، والثاني وجوابه جواب الأوّل؛ لأنَّ القائل عكسَ الترتيب بين معنى الشرطين، إذا لو لم يعكس الترتيب بين معنييهما لذكر الأَكلَ قبل الشُّرب، كما هو المعتاد لا لعدم الفاء، إذ لو دخلت الفاء المقتضية لاطّراد الترتيب على هذه الصورة المنعكسة الترتيب، للزم منه اجتماع الضدين كما لا يخفى، ولعل هذا هو السرُّ في منع الرّضي[٤] دخول الفاء في هذه الصورة ستجلو عليك عبارته /٥٥ ظ / و – أيضاً- فإن النّحاة حصروا ترتيبَها في الذِّكري والمعنوي، فلو أَتينا بها في هذه الصورة وأقرَّيْنا كلَّ شرط في موضعه لمَا تحقق أحدُ التَّرتيبَينِ المذكورَينِ ولمّا اتَّصل الجزاء بأحدِ الشرطَينِ على ما صرَّح به في البحر الرائق[٥]، فارجع إليه بالتأمّل الصادق، ويؤيّده قولُ ابنِ مالك[٦] في في ألفيّته:

وَالْفَاءُ لِلتَّرتِيبِ باتّصَالِ[٧]

البيت، قال الشارح الأشْموني[٨]: « الترتيبُ هو المعبّر عنه بالتعقيب، نحو: فـ (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)[٩]، ثمَّ قال: وأمَّا نحو قوله تعالى: (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[١٠]، فالمعنى: أَردْنا إهلاكَها فجاءَها بأسُنا، ونحو: ((تَوضَّأَ، فغَسلَ وَجهَهُ وَيدَيهِ))[١١]، الحديث، أي: أَرادَ الوُضوءَ»[١٢]، انتهى. وكذا قوله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) فلو لم يقدّروا الإرادة في هذه الأشياء الثلاثة، ونحوها، لانعكس ترتيب الفاء، وكانت لغوًا، فظهر من هذا كلّه بطلانُ القسم الثالث في هذه الصورة، لا لعدم الفاء كما ذكر ابن الحاجب،

---

(١) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمني، أبو العباس القُسَنْطيني الأصل، تقي الدين، محدّث مفسر نحوي، وتعلم ومات في القاهرة توفي سنة (ت٨٧٢ه) . ينظر: الأعلام: ٢٣٠/١.

(٢) حاشية الشمني على مغني اللبيب: ٢٥١/٢.

(٣) هذه قاعدة فقهية وأصولية شهيرة، تُستعمل في الشريعة واللغة العربية في باب القياس، ومعناها: أنّ ما بُني على شيء باطل أو غير صحيح، فهو باطل ومرفوض مثله. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٣/١، والأشباه والنظائر(لابن نجيم): ٣٣٩.

(٤) الرضي: هو محمد بن الحسن الرضيّ الإستراباذي نجم الدين، من أهل إستراباذ، عالم بالعربية، ومن مؤلفاته: (شرح الكافية لابن الحاجب)، توفي سنة (٦٨٦هـ). ينظر: الأعلام: ٨٦.

(٥) قال ابن نجيم: « فمتى أَقرَّ كُلّ شرطٍ في موضعه لا يتّصلُ الجزاءُ بأحدِ الشّرطَينِ». البحر الرائق: ٣٥/٤.

(٦) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، جمال الدين الطائي، له عدة مؤلفات، منها: (تسهيل الفوائد)، و(الألفية)، توفي سنة سنة (٦٧٢هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ١٦٥/١، والأعلام: ٢٣٣/٦.

(٧) وعجزه في الألفية:٤٧.

(٨) أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني، نحوي، أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة، ومن مؤلفاته: (شرح ألفية ابن مالك) في النحو، توفي سنة(٩٠٠ه). ينظر: الأعلام: ١٠/٥.

(٩) سورة عبس، الآية: ٢١.

(١٠) سورة الأعراف، من الآية: ٤.

(١١) مسند الشافعي: ١٨٥/١، برقم (٧٢).

(١٢) شرح الأشموني: ٤٦٤/٢ ـــ ٣٦٥.

ومن تبعَه من الفقهاء[١]، بل لما ذكرناه، وصحّ تعيينُ القسم الرابع من بين الأقسام الخمسة، وتلخّص لنا أنَّ أنَّ القائل إذا قال:(إنْ شربتِ إن أكلْتِ فأنتِ طالقٌ)، يجب أنْ نحملَ كلامَه على أنَّه قصد إلغاء الشرط الثاني، أَعني: أنَّه قصد أنَّ الجوابَ للشرط الأوَّل دون الثاني، والأوَّل مع جوابه دليل جواب الثاني، بدليل أنّه قدّم الشُّرب على الأكل، بخلاف ما إذا لم يعكس الترتيب بين معنى الشرطين، بل وضع كلّ شيء في مرتبته، كما هو معنى الترتيب، فإنّه حينئذٍ يجبُ الإتيانُ بالفاء كما ذكر الرّضي حيث قال في آخر شرح الكافية: « اعلمْ أنَّ الشرطَ إذا دخلَ على الشَّرط، فإن قصدتّ كونَ الثاني مع جزائه جزاءً للأوَّل، فلا بدَّ من الفاءَ في الأَداة الثانية، تقول: (إنْ دخلتَ فإنْ سلَّمتَ فلك كذا)، و(إنْ سألتَه فإنْ أعطاكَ فافعلْ كذا؛ لأنّ الإعطاء بعد السؤال، وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني؛ لتخللها /٥٦ و/ بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤُهما معنًى، أَعني: الشرط الأوّل مع الجزاء الأَخير فلا يكون الفاءُ في أداة الشرط الثاني فإنه بمنزلة: (والله إن أَتيتَني لَآتِينَّكَ)، فثاني الشرطين لفظاً أوّلهما معنًى، ومثله إنْ تُبتَ: (إن تُبْتَ إنْ تَذْنبَ تُرحَم)، أي: إنْ تذنبَ فإنْ تبتَ تُرحَم، وكذا إن كانَ أكثر من شرطَين، نحو: (إنْ سألتَني إنْ لقيتَني إنْ دخلتَ الدّارَ أَعطِكَ)، أي: إنْ دخلتَ الدارَ فإن لقيتَني فإنْ سألتَني أَعطِكَ، فقولك: إنْ سألتَني مع الجزاء جواب فإن لقيتَني، وقولك: فإن لقيتَني مع جوابهِ جواب إنْ دخلتَ، وعلى هذا فقس»[٢]، انتهى كلامُ الرّضي

توضيحُه هو أنَّ قولَه: (لأنَّ الإعطاءَ بعد السؤال علّةٌ) لقوله: (فلا بدَّ من الفاءِ)[٣]، فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يستغنوا يستغنوا بالترتيبِ المعنونِ عن الفاءِ وترتيبها، قلتُ: لا يخفى على متتبّع كلام النّحاة أنّ المطابقةَ بين اللفظِ والمعنى مطلوبةٌ، يجبُ المحافظةُ عليها عندهم، فإذا دخلَتِ الفاءُ في هذه الصورة فقد اجتمعت بالترتيب المعنوي اجتماع المطلوب بالطالب مع أنَّه لا بدَّ من العطف -أيضاً-؛ ليرتبط الشرط الثاني بالأوَّل، وإلا لكانا مثل قولك: (زيدٌ عمروٌ في الدَّارِ) بناءً على أنَّ كلًّا من: (زيد) و(عمرو) مبتدأ، و(عندكَ): خبره، فكما لا يصحُّ هذا بدون رابط بين (زيد) و(عمرو) كذلك لا يصحّ الشرطان بدون رابط، فإن قلت: فليُقدّر الفاء، قلنا: لا يجوز تقديرُها عند الجمهور إلا في الشعر خاصّة[٤]، خلافاً للأخفش[٥]، فإنّه ذهب إلى أنَّها تُقدّر في نادر الكلام[٦]، وتبعَه ابنُ مالك[٧] - رحمهما الله- وقوله: (وإنْ قصدتَ إلغاءَ أَداة الشرط الثاني)[٨]، إلخ، ليس مقصودُه إلغاء الأداة لفظاً ومعنًى، بل لفظاً فقط، بأن يجعلَ الجوابَ للشرط الأوّل دون دون الثاني، وهذا لا يتصوّر إلاّ بعكس الترتيب بين معنى الشرطَينِ؛ حتى يصير ثانيهما لفظاً أوّلهما معنًى، كما ذكره، وقوله: (فإنَّه بمنزلةِ: واللهِ إنْ أَتيتَني لَآتِينَّكَ)[٩]، فإنّ /٥٦ظ / الجوابَ في هذه الصورة للقسم لفظاً؛ لكونه أهمّ؛ لتقدُّمه على الشرط، وللشرط - أيضاً - معنًى؛ لكون القسم مشروطاً ومعلّقاً بالشرط، فكما أُلغِيت أداةُ الشّرط بعد القسم لفظاً لا معنى، وأُعطي الجواب للقسم ولا موقع للفاء في الشرط، كذلك أُلغيت أداةُ الشرط الثاني لفظاً لا معنًى، وأُعطي الجواب للشرط الأوّل ولا موقع للفاء في الشرط الثاني، هكذا ينبغي أن تُفهم عبارة الرضي - رحمه الله -.

تنبيهان:

الأول: اعلم أنّ إعرابَ هذه المسألة على ما بيّناه، وعلى ما حقّقه الرضي هو مذهب الجمهور، نقله عنهم ابنُ عقيل[١٠] في شرح التسهيل[١١]، والسيوطي[١] في الأشباه والنظائر[٢]، وكذا ابنُ عصفور[٣]، وغيرُهم،

---

(١) سنبيّن أقوالهم في الفصل الثاني في هذا التحقيق لاحقا.
(٢) شرح الرضي: ٤/ ٤٦٥ ـــ ٤٦٥.
(٣) هذا شرح ابن السمان على قول الرضي السابق.
(٤) يقول السيرافي: « وقد حذفتِ العربُ (الفاء) في الجواب في ضرورة الشاعر». شرح كتاب سيبويه: ٢٦٤/٣.
(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، عُرف بالأخفش الأوسط، صَحِبَ الخليل وأخذ عن سيبويه، من مؤلفاته: (معاني القرآن)، توفي سنة (٢١٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٢-٧٣، ووفيات الأعيان: ٢/٣٨٠-٣٨١.
(٦) لم أعثر على قوله في مؤلّفاته، بل وجدته في مغني اللبيب: ٢١٩، بقوله: « وعن الأخفش أن ذلك واقع فِي النّثر الصَّحِيح »
(٧) ذكر ابن مالك في أنّ قاعدة حذف (الفاء) قد خولفت في الأحاديث النبوية، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وأنّ من خصّه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر فهر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصرة دعواه. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٦.
(٨) هذا شرح ابن السمان على قول الرضي السابق.
(٩) هذا شرح ابن السمان على قول الرضي السابق.
(١٠) عبد الله بن عبد الرحمن، بهاء الدين ابن عقيل، من مؤلفاته شرحه على ألفية ابن مالك، توفي سنة (٧٦٩ ه). ينظر: الأعلام: ٩٦/٤.
(١١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧١/٣.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4A No 4A
آب 2026 Aug 2026

وغيرُهم، وخالفهم ابنُ مالك، فجعل الجواب للشرط الأوّل، وجعل الشرط الثاني وما فوقه أحوالاً مقيّدة للشرط الأول ليس لها أجوبة لا مذكورة ولا مقدّرة، مثاله: (إنْ سألْتَني إنْ لقيتَني إنْ دخلتَ الدَّار أَعطِكَ)، أي: إنْ سألْتَني مُلاقياً لي داخلاً الدَّار أَعطِك وأنت خبير أنّ تقدير الجمهور جواب الشروط جارٍ على القياس، وهو أولى من جعله أيًّا ما بلا أجوبة؛ لمخالفته للقياس، و-أيضاً- مذهب الجمهور مطّرد في مثل: إن اغتسلْتِ إن جامعْتُكِ فأنتِ طالقٌ، بخلاف مذهبه، فإنَّه لا يصحّ أن يقدّرَ حال كوني جامعاً لكِ، كما هو الظاهر من أنّ الحال مقارنةٌ لصاحبها، وأمَّا الحال المقدّرة فلا مناسبةَ لها هاهنا أَصلًا[٤].

التنبيه الثاني: أصلُ هذه المسألة عند الجمهور هو الآيات، والأشعار الواردة، على عكس الترتيب المقتضي للتقديم والتأخير، فمن الآيات على ما هو الأصحّ، قوله تعالى: (وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ)[٥].

قال الإمام البيضاوي[٦]، وغيرُه من الإئمة[٧] « قوله تعالى: (وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي) دليل جواب الشرط الأوّل، وهو قوله تعالى: (إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ)، والمجموع، أعني: (وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ)، دليل على جواب /٥٧ و/ الشرط الثاني، ثم قال: ـــ بيّض اللهُ وجهَه ـــ، وتقدير الكلام: إن كان اللهُ يريدُ أنْ يغويَكم، فإنْ أردتُ أنْ أنصحَ لكم فلا ينفعُكم نُصحي»[٨]، فأنت تراه كيف قدّم الشرطَ الثاني المتضمّن لإرادة الله تعالى على الشرط الأوَّل المتضمّن لإرادة العبد، أعني: نبي الله نوحاً على نبيّنا وعليه أفضل الصلاة والسلام.

ومن الأشعار المعتمدة قوله:

إنْ تستَغِيثُوا بنا إنْ تُذْعرُوا تَجِدُو منّا معاقِلَ عِزٍّ زانهَا كرَمُ[٩].

فإنَّه لا يصحّ معنى البيت؛ ما لم تقدّم الاستغاثة على الذعر، كما هو حقُّ الترتيب، فيصير التقديرُ: إنْ يذعركم أعداؤُكم ويخوفوكم فإن تطلبوا الاستغاثةَ بنا والمددَ منَّا تجدوا معاقلَ عزٍّ[١٠]، أي: رجال أعزّة يُلتَجأُ إليها في المضائق مزيّنين بالكرم، فالمصراع الثاني جوابُ الشرط الأوَّل، والأوَّل مع جوابه جوابُ الشرط الثاني، كما هو مذهب الجمهور إذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك، فلنوردُ لك أقوالَ الفقهاءِ المبنيّة على هذَين الأصلَين، أَعني: الآية الكريمة، والبيت وأمثالهما؛ فنقول:

الفصل الثاني

في أقوال الفقهاء

قال برهان الدّين[١١] في المحيط[١٢]، وتترخان[١٣] في التترخانية[١٤]، وابن نجيم[١] في البحر الرائق[٢] ما ما ملخّصه: وإذا لم يجمع القائلُ بين الشرطَينِ بحرفِ الجمعِ يجعلُ الشرط الآخرَ مقدّماً على الجزاء بينَ

---

(١) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، من مؤلفاته:(الاقتراح في أصول النحو)، و(همع الهوامع) توفي سنة(٩١١ه). ينظر: طبقات المفسرين للأدنه: ٣٦٥.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٢٩.

(٣) علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من مصنفاته: (المقرب)، (وشرح الجمل)، وتوفي سنة (٦٦٩ه) في تونس، ينظر: الأعلام: ٢٧/٥. ينظر قوله في: شرح المفصل: ١١٨/٥.

(٤) تنقسم الحال على ثلاثة أقسام: الحال المقارنة: وهي التي زمنها زمن عاملها، وهي الغالبة، نحو: (أقبلَ أخوكَ ضاحكًا) فالضحك مقارن للإقبال، والمقدّرة: وهي المستقبلة وهي التي يكون وقوعها بعد زمن عاملها، نحو: (مررتُ برجُلٍ معهُ صقرٌ صائدًا)، والمحكية: وهي الماضية، نحو: (جاءَ زيدٌ أمسِ راكبًا). ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٥، وهمع الهوامع: ٣١٩/٢.

(٥) سورة هود، من الآية: ٣٤.

(٦) هو عبد الله بن عمر العلّامة ناصر الدين الشيرازي البيضاوي، وُلي منصب قاضي القضاة بشيراز، من مؤلفاته: تفسير يُعرف بـ (تفسير البيضاوي)، توفي سنة (٦٨٥ ه).ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٠٦/١٧، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢٤٩/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ١٤٧/٦، والدر المصون: ٣١٩/٦.

(٨) تفسير البيضاوي: ١٣٤/٣.

(٩) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح الكافية: ١٤١٦/٣، وارتشاف الضرب: /١٨٨٥، ومغني اللبيب: ٨٠١.

(١٠) ذكر ابن هشام أنّ هذا تقدير البيت فِي: إن تستغيثوا بنا مذعورين تَجدوا، فهو (موافق) في اشتراط (تأَخّر) (الْمتقدّم) وتقديم (المتأَخّر) ، لكن تخريجه مخالف لتخريجهم. ينظر: اعتراض الشرط على الشرط: ٤٤.

(١١) برهان الدين محمود بن الصدر بن أحمد البخاري، من فقهاء الحنفية. وتوفي سنة(٦١٦هـ). من كتبه (المحيط البرهاني)، في الفقه، ينظر: الفوائد البهية: ٢٠٥، والأعلام: ١٦١/٧.

(١٢) ينظر: المحيط البرهاني: ٢٢/٤.

(١٣) فريد الدين عالم بن العلاء الحنفي تترخان أحد العلماء المبرزين في الفقه والأصول والعربية. له الفتاوى التاتارخانية في الفقه، توفي سنة(٧٨٦هـ). ينظر: نزهة الخواطر: ٢/ ١٧٠.

(١٤) ينظر: الفتاوى التاتارخانية: ٢٤٣/٦.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
No 4A العدد 4A
Aug 2026 آب 2026

الشرطَينِ، ويصيرُ الشرطُ الآخرُ شرطاً؛ لانعقاد اليمين، والشرطُ الأوَّلُ شرطاً؛ لانحلال اليمين، بيانُه كما في الجامع إذا قال: (عَبدِي وإنْ دخَلتَ الدّار إنْ كلَّمتَ فلاناً فدخلَ الدارَ أولاً ثمّ كلّم فلاناً لا يعتق العبد، ولو كلّم فلانًا ثم دخلَ الدارَ عتق عبده)، انتهى ما نقلناه عن الكتب الثلاثة، إلاَّ أنَّه ذكر في البحر الرائق ما معناه: أنَّ تقديمَ الشرطِ الآخرِ على الأوَّل مشروط، بعكس الترتيب بين معنى الشرطَينِ، وأمَّا إذا اطَّرد ترتيبُهما معنًى فإنَّه حينئذٍ يقرّ كلُّ شرطٍ في موضعه، واعلم أنَّ هذا مذهبُ الإمامِ الأعظمِ[٣]، والإمام الشافعي[٤] - رحمهما الله – /٥٧ ظ /، كما صرّح به ابنُ الهُمام[٥] في شرح الهداية حيث قال بعد كلام طويل: « وعلى هذا إذا قالَ إنْ أَعطَيْتُكِ إنْ وعدْتُكِ إنْ سَأَلْتِنِي فَأَنْت طَالِقٌ، لَا تَطْلُقُ حتَّى تسأَلَهُ أَوَّلًا ثمَّ يَعِدَها ثُمَّ يُعطِيَهَا؛ لأَنَّه شَرَطَ فِي العطيَّةِ الوَعْدَ، وفي الوَعْدِ السُّؤال فَكَأَنَّهُ قال إنْ سألْتِنِي إنْ وعدْتُك إنْ أعطيتُك، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي - رحمهما الله تعالى- ، ومن الحنابلة مَن قَيَّدَ ذلك بما إذا كان بـ(إذا)، فإن كان بـ (إنْ) تَطْلُق؛ لوجودهما كيفَ كان؛ لأنّ المعروف بذلك (إذا) الشرطية لا (إنْ) الشرطية»[٦]، انتهى كلامُ ابنِ الهمام، ونقل العلامة الشّمني في حاشية المغني، فقال: « وعن أبي يوسف أَنَّ الحُكمَ في هذه المسألة بالتّقديمِ والتّأخيرِ إنَّما هو إذا لَم يَكُن التَّرتيبُ بين معاني الشُّروطِ معتادًا، نحو: إنْ كَلَّمتُكِ إن دخلْتِ الدَّارَ فعبدي، وإن شَرِبتِ إن أَكَلتِ فَأَنتِ طالِقٌ؛ لأنَّ الكلامَ في العُرْف بعد الدّخول وَالشُّربِ بعدَ الأَكلِ»[٧]، انتهى، وهذا مُوافقٌ لِما ذكرهُ البُرهاني في المحيط، حيثُ قالَ: « وروى ابنُ سماعةَ عن أَبي يوسفَ أَنَّ الحالفَ إذا ذكرَ شرطَينِ قريبَينِ فِعلاً من حيثُ العُرْفِ، نحو: إن دعَوتَنِي إن أَجَبيكِ فعبدي فإنَّهُ يعتبرُ هذا التَّرتيبَ الظَّاهرَ ويُقَرّرُ كلَّ شرطٍ في موضعه، فإما إذا ذكر شرطين غير مرتبين فعلاً من حيث العرف، نحو قوله: إنْ شربتِ إنْ أكلتِ فعبدي حرٌّ، يجعل المقدّمَ مؤخَّراً، والمؤخَّرَ مقدَّماً، فلا يعتق عبده ما لم يأكل ثمَّ يشرب؛ لأنَّ الأكلَ يتقدَّمُ على الشُّرب فعلاً من حيث العرف، كما هو ظاهرُ مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - »[٨] انتهى. فظهرَ أنَّ أبا يوسف موافقٌ لأبي حنيفة والشافعي - رحمهم الله تعالى -، وقد خالف الإمام محمد أبا حنيفة، كما أنّ إمام الحرمَينِ[٩] قد خالفَ الشافعيَّ على ما نقل ابن الهمام في فتح القدير، حيث قال: « وقد روي عن محمد في غير رواية الأصول: أنَّه رجع عن التقديم والتأخير /٥٨/ و/ وأقرَّ كل شرط في موضعه، وهو رأي إمام الحرمين من الشافعية»[١٠]، انتهى، وقد أوضَحه البرهاني في المحيط حيث قال: « وروي محمد في غير رواية الأصول أنّه رجع عن التقديم والتأخير، وأقر كل شرط في موضعه وأضمر حرف العطف حتى صار تقدير المسألة فيما إذا قدم الجزاء عبدي حرّ إنْ دخلت الدار وإن كلمت فلاناً، وصار التقدير فيما إذا أخّر الجزاء إن دخلت الدار وإن كلمت فلاناً فعَبدِي حرٌّ»[١١]، وانتهى. وأمّا مذهبُ إمامِ الحرمَين فقد أوضحَه السُّيوطي في الأشباه والنظائر ثمَّ أبطلَه، حيث قال: «حُكي لي بعضُ علمائنا عن إمام الحرمين -رحمه الله- أن القائل إذا قال: (إن ركبتِ إن لبستِ فأنتِ طالقٌ)، كان الطلاق معلّقاً على حصول الركوب واللبس، سواء وقعا على ترتيبهما أو

---

(١) زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نُجَيم: فقيه حنفي، مصري، ومن تصانيفه: (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق) في الفقه، توفي سنة: (٩٧٠هـ). ينظر: الأعلام: ٦٤/٣.

(٢) ينظر: البحر الرائق: ٢٧٤/٤.

(٣) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا بن ماه، مولى لتيم الله ابن ثعلبة، ومن مؤلفاته: (الفقه الأكبر)، إمام الحنفية، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد ونشأ بالكوفة، ومات ببغداد سنة (١٥٠هـ). ينظر: طبقات الفقهاء: ٨٦، والأعلام: ٣٦/٨. ينظر رأيه في فتح القدير: ١٣١/٤.

(٤) محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب بن عبد مناف القرشي، ومن مؤلفاته: (الأم) في الفقه، توفي سنة(٢٠٤ه)، ينظر: طبقات الفقهاء: ٧١، والأعلام: ٢٦/٦. ينظر رأيه في فتح القدير: ١٣١/٤.

(٥) كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي، المعروف بابن الهُمام: إمام، من علماء الحنفية، ولد بالإسكندرية. توفي بالقاهرة سنة(٨٦١ه)، من كتبه: (فتح القدير في شرح الهداية)، في فقه الحنفية. ينظر: الأعلام: ٢٥٥/٦.

(٦) فتح القدير: ١٣١/٤.

(٧) حاشية الشمني على المغني: ٢٥١/٢.

(٨) المحيط البرهاني: ٣٨٥/٣.

(٩) أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله، الجويني، الفقيه الشافعي الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، ومن مؤلفاته: (البرهان في أصول الفقه)، توفي سنة(٤٧٨ه). ينظر: وفيات الأعيان: ١٦٧/٣ ـــ ١٦٩.

(١٠) فتح القدير: ١٣١/٤.

(١١) المحيط البرهاني: ٣٨٥/٣.

متعاكسين أو مختلفين»[١]، ثم رأيتُ هذا القول محكيًّا عن غير الإمام رحمه الله، ثم إنَّه استدلَّ على فساد مذهبه بأن القائل لا يخلو من أن يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين، أو للأول فقط، أو للثاني فقط، لا جائز أن يجعله لمجموعهما؛ لأنَّه إمَّا أنْ يقدَّر بين الشرطَينِ حرفاً رابطاً، أو لا، فإنْ لم يقدّرْ بينهما حرفاً رابطاً لا يصحّ؛ لأنَّه نظيرُ قولك: (زيدٌ عمرٌو عندكَ)، فكما لا يصحُّ أن يكون (عندك) خبراً عن (زيد) بدون رابط، كذلك لا يصحُّ الجوابُ لمجموع الشرطَينِ، وإن قُدِّر الرابط، فإمّا أنْ يقدّرَ الفاء أو الواو، إذ لا يصحُّ تقديرُ غيرهما من العواطف هاهنا، فإن قُدِّر الفاءُ فلا يقع الطلاق إلّا بوقوع مضمون الشرطين، بحيث يكون الشرطُ الثاني بعد الأوَّل؛ لأنَّ اللبسَ بعد الركوب عرفاً، كما أنَّه لو صرَّح بالفاء كان الحكم كذلك، وهذا خلاف ما ذهب إليه، وإن قُدّر الواوُ كما هي مقدَّرة في قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ)[٢]،)[٢]، أي: ووجوهٌ يومئذٍ ناعمةٌ؛ عطفًا على (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ)[٣][٤]، فلا شكَّ أنَّ الطلاق حينئذٍ يقعُ بكلٍّ يقعُ بكلٍّ من الأمرينِ، لكنَّه لا يتعيّن؛ لجواز أنَّ المتكلم إنّما قدّر الفاء فلا يقعُ الطلاقُ إلا بالمجموع مع الترتيب، وهو خلاف /٥٨ ظـ/ مذهبه كما ذكرنا، ولجواز أنْ يكونَ الكلامُ لا تقدير فيه أصلاً ولا جائز أن يجعله جوابًا للأول فقط، وجواب الثاني محذوف؛ لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه؛ لأنَّه على هذا التقدير يلزمه أنْ يقولَ بقول الجمهور، ولا جائز أن يجعله جواباً للثاني مع الترتيب، لأنَّه إمّا أنْ يجعلَ جوابَ الشرطِ الأوَّل هو الشرط الثاني وجوابه، أو محذوفاً يدلُّ عليه الجواب المذكور للثاني لا سبيل للأوَّل؛ لأنَّه على هذا التقدير يجب الفاء؛ لأنَّ اللبس بعد الركوب عادة ولا فاء، فاستحال هذا الوجه، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنَّه خلاف المألوف في العربية، لأن منهاجَ كلامهم أنْ يحذفَ من الثاني؛ لدلالة الأوَّل لا العكس، وأمَّا
قوله:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والحُكْمُ مُخْتَلَفٌ[٥]

فقد ذكرَ أبو جعفر النحَّاس[٦] في شرح الأبيات أنَّ ابن كيسان[٧] منعَهُ[٨]، وجعل (نحن) للمُتكلِّم المعظّم المعظّم نفسه ليكونَ (راضٍ) خبراً عنه، هذا ملخَّص كلامِ السّيوطي، والحاصل أنَّ مذهبَ هذينِ الإمامينِ ضعيفٌ جدًّا، والمذهب المنصور هو مذهبُ الجمهور، وقد آن أنْ نصرفَ عنانَ اليراع، فقد أميط لك عن وجه الحقّ في هذه المسألة القناع.

الخاتمة

في قول أبي الطيب - عليه رحمة ربي-:

لقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَاتَ مُصْطَبَرٍ والآنَ أَقْحِمُ حَتَّى لاتَ مُقْتَحَمِ[٩]

هذا البيتُ من قصيدةٍ عملها زمن الصّبا مطلعُها:

---

(١) لم أعثر عليه، وإنّما وجدت قوله: « فقال لها: إنْ كُنتِ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ فهل يقعُ الطّلاقُ؟ فيه وجهانِ؛ لأنَّه منجَّزٌ من حيث حيث المعنى، معلَّقٌ من حيث اللَّفظُ». الأشباه والنظائر: ١٦٨.
(٢) سورة الغاشية، من الآية: ٧.
(٣) سورة الغاشية، من الآية: ٢.
(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢١٢/٣.
(٥) ديوان قيس بن خطيم: ٢٣٩.
(٦) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المشهور بالنحاس، النحوي المصري؛ كان من الفضلاء، وله تصانيف مفيدة منها: منها: (إعراب القرآن) توفي سنة(٣٣٨ه). ينظر: وفيات الأعيان: ٩٩/١ ـــ ١٠٠، والأعلام: ٢٠٨/١.
(٧) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، وكان بصريّا كوفيّا، ويَعرفُ المذهبين، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ميلُه إلى مذهب البصريين أكثر، وله تفسير في الأصول، توفي سنة(٢٢٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣، والأعلام: ٣٢٣/٣ ـــ ٣٢٤.
(٨) لم أعثر عليه في شرح أبيات سيبويه، ربّما في شرحه للحماسة وهذا مفقود.
(٩) سبق تخريجه: ١٤.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4A No 4A
آب 2026 Aug 2026

ضَيْفٌ أَلَمَّ بِرَأسِي غَيْرَ مُحْتَشِمِ وَالسَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلًا مِنْهُ بِاللَّمَمِ[١]

قال الواحدي[٢]: « التاء في (لات) زائدة، ومن الحروف ما يُزاد فيه حرف التأنيث، نحو: ثُمَّ وثُمَّة، ورُبَّ ورُبَّ ورُبَّة، والجرّ به قليل شاذ، وقال ابن جني[٣] من العرب من يجرّ بـ (لاتَ)، وأنشد:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[٤]

والمصطبر، بمعنى: الاصطبار، والمقتحم، بمعنى: الاقتحام، وهو الدخول في الشيء، ويجوز أن يكون بمعنى: الوقت، وبمعنى: المكان، يقول: تكلّفت الصبر حتى لم يبقَ اصطبارٌ فالآن أَقتَحِمُ / ٥ و/، أي: أورد نفسي المهالك وأوقعها في الحرب حتى أدركَ مرادي، فلا يبقى اقتحام»[٥]، انتهى. واقتصر أبو العلاء المعري[٦] في شرحه على أنَّ من العرب من يجرّ بـ (لاتَ)[٧]. وأقولُ لم يزل الإشكال في جرِّ مصطبرٍ مصطبرٍ ومقتحمٍ بـ (لاتَ) باقياً على حاله، وما ذكره المعري ونقله الواحدي عن ابن جني لا يجدي نفعاً في انحلاله، وإنما يجدي نفعاً أن لو كان (لات) تعمل الجرَّ في الأسماء مطلقاً، أي: سواء كانت أسماء الأحيان، نحو: حين، وساعة، وأوان، أو لا يكون، كـ (مصطبر ومقتحم)، ونحوهما، وليس كما توهَّموا، بل إنَّما تعمل الجرَّ بأسماء الأحيان خاصة، ولم يسمع عملها الجر في غيرها، والبيت الذي نقله الواحدي عن ابن جني شاهد عليه لا له، وهذا لم يذهب إليه إلا الفرَّاء[٨]، ومن تبعَه، نقله عنه أبو حيان[٩] في شرح شرح التسهيل[١٠] والرضي في شرح الكافية[١١]، حتى قال ابن هشام[١٢] في المغني « وقرئ: (لاتَ حينَ حينَ مَنَاصٍ)[١٣]، بخفضِ الحينِ[١٤]، فزعمَ الفراءُ أنَّ (لاتَ) تستعملُ حرفاً جاراً لأسماءِ الزَّمانِ خاصةً كما أنَّ (منذُ، ومذْ) كذلكَ، واستشهد بقولِ الشَّاعرِ:

طَلَبُوا صُلْحَنَا[١٥]

البيتَ»[١٦]، انتهى.

---

(١) ديوان المتنبي: ٣٦.

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متويه الواحدي المتوي صاحب التفاسير المشهورة؛ كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، تصانيفه:(وشرح ديوان أبي الطيب المتنبي)، توفي سنة: (٤٦٨ه). ينظر: وفيات الأعيان: ٣٠٣/٣.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور؛ كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، ومن ومن مؤلفاته: (شرح ديوان المتنبي)، توفي سنة: (٣٩٢ه). ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٦/٣ ـــ ٢٤٨، والأعلام: ٢٠٤/٤.

(٤) شعر أبي زبيد الطائي: ٣٠.

(٥) شرح ديوان المتنبي (للواحدي): ٣٠.

(٦) أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن داود بن المطهر المعري لغوي شاعر، وكان شعره ديوان حكمته حكمته وفلسفته، من مؤلفاته: (شرح ديوان المتنبي)، توفي سنة(٤٤٩ه). ينظر: وفيات الأعيان: ١١٣/١ـــ ١١٤، والأعلام: ١٥٧/١.

(٧) ذكر أبو العلاء المعري أنّ (لات) عندهم أنّ(لا) أوصلت بها التاء، ويكون بعدها اسم مضمر، وخبرها منصوبًا بـ(لات)، وربما زادوا التاء في بعض المواضع، ويجوز أن يكون الشاعر أضمر (حين) في قوله: (لات حين مصطبر، ولا حين مقتحم)، لما كان الحين يستعمل في هذا الموضع كثيرًا جاز أن يحذف ويكون مقدرًا في المراد. ينظر: اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي: ١٢٩٨.

(٨) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الدَّيْلميّ الفراء. وكان أبرعَ الكوفيين في علمهم، ومن مؤلفاته: (معاني القرآن)، توفي سنة(٢٠٧ه). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٣٣.

(٩) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النَّفْزي، أثير الدين،: من كبار العلماء بالعربية بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ومن تصانيفه: (البحر المحيط) في تفسير القرآن، توفي في القاهرة سنة: (٧٤٥ه). ينظر: الأعلام: ١٥٢/٧.

(١٠) يقول ابن حيان: « وزعم الفراء أن(لات) قد يخفض بها أسماء الزمان». التذييل والتكميل: ٢٩٤/٤.

(١١) أنّ (لات) عند الفراء تكون مع الأوقات كلها، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٨/٢ وذكر الرضي في موضع آخر أنّ الكوفيين عندهم (لات) حرف جر. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٨/٢.

(١٢) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر، ومن تصانيفه:(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، توفي سنة(٧٦١ه). ينظر: الأعلام: ١٤٧/٤.

(١٣) في قوله تعالى: (ولاتَ حينَ مَنَاصٍ). سورة ص، من الآية: ٣.

(١٤) وهي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: معجم القراءات: ٧٦/٨.

(١٥) سبق تخريجه: ٣٠.

(١٦) مغني اللبيب: ٣٣٦.

فإنْ قلتَ: فما تقولُ في قولِ الشَّاعرِ:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ[1]

برفعِ (مجيرُ) فقد دخلتْ (لاتَ) على غيرِ أسماءِ الزَّمانِ، قلتُ: الإشكال إنّما هو في دخولها على غيرِ أسماءِ الزَّمانِ مع عملها الجرّ كما زعموه في بيت المتنبي لا في دخولها على غيرِ أسماءِ الزَّمانِ مع إهمالها كما في هذا البيتِ، فقد نَصَّ الأشموني في شرح الألفية على أنَّ (لاتَ) في هذا البيتِ مهملةٌ؛ لعدمِ دخولها على الزَّمانِ، وارتفاع (مُجير) على الابتداءِ، أو على الفاعليةِ، أي: لاتَ يحصلُ مجيرُ، ولاتَ له مجيرُ[2]، انتهى. فظهر من هذا كلّه أنَّ كلامَ الشُّراحِ لم يدفع الإشكال اللهمَّ إلّا أن يُجابَ عنهم بأنَّ مرادَهم بعملِ (لاتَ) الجرّ على مذهبِ الفرّاءِ، لكنْ على حذفِ المضافِ الحِينيِّ، أيْ: حتّى لاتَ حينَ مصطبرٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُبقيَ المضافُ إليهِ مجروراً، كقولِ الشَّاعرِ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارَا[3]

أيْ: وكلَ نارٍ، هذا غايةُ ما يوجَّه به كلامُهم، وأَحسنُ من هذا أنْ تكونَ (لاتَ) مهملةً جِيءَ بها مبالغةً في / ٥٩ظ / النفيِ، ومصطبرٍ ومقتحمٍ مجرورٌ بـ(مِنْ) الاستغراقيةِ مضمرةً بعدَ (لاتَ)، وشاهدُه في بقاءِ عملِ الجارِّ مع حذفِهِ وزيادتهِ قول الشاعر:

أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيرًا[4]

فقد أنشده الرواة بجرّ (رجل)، كما ذكره ابن هشام في المغني[5]، هذا ما سنح على خاطري من الجواب والله أعلمُ بالصّواب /٦٠و/.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١- **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ ـــ ١٩٧٤م.

٢- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت٩٧٠هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٤- **الأشباه والنظائر**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

---

(١) قيل البيت لشمردل الليثي، في الحماسة البصرية: ٢٣٠/١، وتهيد القواعد: ١١٥٠/٣، وقيل للتميمي في: المقاصد الشافية: ٢٥٤/٢، ٢٥٤/٢، وبلا نسبة في: شرح التصريح: ٢٧٠/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٢٧١/١.

(٣) ديوان أبي دواد الإيادي: ١١٢.

(٤) وتمامه:

يدُلُّ عَلَى مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ.

ورد أكثر الروايات بالنصب (ألا رجلًا) وبدون نسبة، عند سيبويه والرضي وابن هشام. ينظر الكتاب: ٣٠٨/٢. ينظر: شرح الرضي: ٤٦٩/١.: ينظر: مغني اللبيب: ٩٧،

(٥) ذكر ابن هشام أنّ (رجل) مجرورة بـ(مِنْ) الاستغراقية المقدّرة، وهذا شاهد على حذف الجار مع بقاء عمله، وتقديره: (أَلا مِنْ رَجُلٍ). ينظر: المغني: ٣٣٦.

٥- **اعتراض الشرط على الشرط**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار – الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٦- **الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)**، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (المتوفى: ١٣٤١هـ)، دار النشر: دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

٧- **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط٥، ٢٠٠٢م.

٨- **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون، د.ت.

٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٠- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١١- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، عُني بتصحيحه: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٢- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط٢ بدون تاريخ.

١٣- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، د.ت.

١٥- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٦- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، ط١.

١٧- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٨- **ثبت أبي جعفر**، أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (ت٩٣٨هـ)، تحقيق: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٩- **حاشية الشمني على مغني اللبيب**، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني(ت٨٧٢ه).

٢٠- **الحاشية المصرية على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني(ت٨٢٨ه)، من بدء الباب الثاني (الجمل) إلى نهاية المخطوط، رسالة ماجستير، فاطمة عائض، إشراف أ. د. علي محمد النوري، ١٤٣٣ه ــ ١٤٣٤ه.

٢١- **الحماسة البصرية**، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، المحقق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت.

٢٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٢٣- **ديوان أبي دواد الإيادي**، جارية بن الحجاج(ت ٥٥١ه فما فوق)، جمعه وحققه: أنوار محمود الطائي، والدكتور أحمد هاشم السامرائي، داء العصماء، ط١، ١٤٣١ه ـــ ٢٠١٠م.

٢٤- **ديوان البوصيري**، شرف الدين أبو عبدالله محمد بن سعيد البوصيري (ت٦٩٦ه)، تح: محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٤ه ـــ ١٩٥٥م.

٢٥- **ديوان المتنبي**، أحمد بن الحسين بن الحسن، الجعفي الكوفي الكندي دار بيروت، للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـــ ١٩٨٣م.

٢٦- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.

٢٧- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٨- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروتط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٢٩- **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، أبو الحسين علي بن محمد الأشمونيّ (ت٩٠٠هـ)، قدّم له ووضع هوامشه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩١٤هـ-١٩٩٨م.

٣٠- **شرح التصريح على التوضيح**، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، إعداد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣١- **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني(ت٨٢٨ه)، صححه وعلّق عليه عليه أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٨ه ـــ ٢٠٠٧م.

٣٢- **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٣٣- **شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٤- **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٥- **شرح ديوان المتنبي**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، ضبطه وشرحه وقدم له وعلق عليه، د. ياسين الأيوبي، ود. قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤١٩ه ـــ ١٩٩٩م.

٣٦- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٧- **شعر أبي زبيد الطائي**، حرملة بن المنذر(ت٤١ه)، جمعه وحققه الدكتور: نوري حمودي القيسي، المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٣٨- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٩- **صحيح البخاري أو الجامع الصحيح المختصر**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٠- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٤١- **طبقات الشافعيين**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، **١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م**.

٤٢- **طبقات الفقهاء**، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور(ت ٧١١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٠م.

٤٣- **طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن الحادي عشر)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٤- **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.

٤٥- **الفتاوى التاتاخانية**، الشيخ الإمام العالم الكبير فريد الدين عالم بن العلاء الحنفي تترخان الاندربتي(ت٧٨٦هـ)

٤٦- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٧- **فتح القدير**، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٤٨- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، محمد ابن عبد حي المعروف بعبد الحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٤٩- **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر بن أحمد المعروف بصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

٥٠- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، مطبعة دار السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ.

٥١- **الكتاب**، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٥٢- **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ)، المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٥٣- **المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه**، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٥٤- **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ.

٥٥- **مسند الإمام الشافعي**، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (ت ٧٤٥هـ)حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٥٦- **معجم البلدان**، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٥٧- **معجم القراءات**، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، د.ت.

٥٨- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٥٩- **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر بيروت، ط٦، ١٩٨٥.

٦٠- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦١- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٢- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر

٦٣- **النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية**، عمارة بن علي بن زيدان الحكمي المذحجي اليمني، أبو محمد، نجم الدين (ت ٥٦٩هـ)، اعتنى تصحيحه: هرتويغ درنبرغ، مطبعة مَرْسَوْ بمدينة شالَوْن – باريس،١٨٩٧م.

٦٤- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٦٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٦٦- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦٧- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن إبراهيم بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م.